



الإسكندرية في ١٥/٦/٢٠٢٤

السادة / البورصة المصرية
قطاع الإفصاح - الإسكندرية

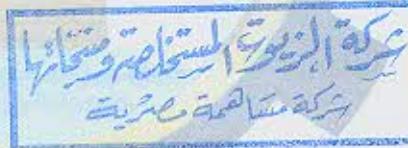
تحية طيبة وبعد ،،،،

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم الرد على ملاحظات مراقب الحسابات الجهاز المركزي
للمحاسبات عن الفحص المحدود للقوائم المالية للشركة في ٣١/٣/٢٠٢٤

وتفضلوا بقبول وافر التقدير والاحترام ،،،،

العضو المنتدب

كيميائي / محمد رفعت حباب



الرد	الملاحظة
<p>نظرا لما شاب هذا القضاء من عوار وخطأ وإهانة لحق الشركة بشأن المطالبات المالية : فقد تم الطعن بالنقض من الشركة برقم ٦١٩٧ لسنة ٩١ ق بشأن الشق المالي ولم يحدد له جلسة حتى تاريخه حيث بلغت المطالبات المالية عن مقابل الانفاع لكامل المسطح حتى عام ٢٠٢٠ بـ ٢٠٠ مليون جنيه وفترة مطالبات ٢٠٢١/٣/٢٠ حتى ١٩٧٦/٣/٢٠ وذلك تم الطعن بالنقض من الدولة برقم ٦٩١٩ لسنة ٩١ ق بشأن الحكم بالالتزام بالأحكام في الشراء متضمنة شق مستعجل بطلب وقف التنفيذ ولم يحدد له جلسة حتى تاريخه ونشير في هذا الصدد إلى الآتي :</p> <p>أولاً : - المطالبة المالية قبل الأخيرة التي وردت للشركة في هذا الشأن عن مقابل الانفاع لكامل المسطح حتى عام ٢٠٢٠ بـ ٢٠٠ مليون جنيه وفترة مطالبات ٢٠٢١/٣/٢٠ حتى ١٩٧٦/٣/٢٠ وهي مطالبات مالية فقط - لم ترتفق لمরتبة الدعوى القضائية ... أقامت عنها شركتنا دعوى براءة الذمة المشار إليها. تم تقديم نظلم بشانها " براءة الذمة " مؤسساً على الحكم النهائي الصادر لصالح الشركة - و الأحكام السابق تحصل عليها - فضلاً عن المنازعات في الاستحقاق والخطأ في تقدير المطالبة وأسباب أخرى تم ذكرها بصحيفة الطعن ونوكد : - أن الدعوى مقامة من الشركة وليس مقامة من جهة الإدارة فضلاً عن المنازعات في المبالغ المطالب بها و عدم نهايتها خلاف إهانة حجية الأحكام القضائية السابق تحصل شركتنا عليها .</p> <p>ثانياً : - وإن كانت المطالبات المالية من جهة محافظة الإسكندرية غير نهائية ومطعون عليها وشابتها التناقض و مخالفة الواقع فضلاً عن حجية الأحكام القضائية إلا أن جهة الإدارة بما لها من سلطة إدارية وتنفيذية لها حق توقيع الحجز الإداري طبقاً لنص المادة الأولى من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ استيفاء لمستحقاتها وتحوطاً لذلك أقامت شركتنا الدعوى المذكورة بالمنازعة في الدين نزاعاً قضائياً يوقف التنفيذ و الحجز الإداري</p> <p>- أما عن القيمة المتنازع عليها بين الطرفين : فهي المبالغ المالية الثابتة بتقرير لجنة الخبراء المودع ملف الدعوى بمبلغ ٤٣٨٩٠٥٨ جنيه عن القطعة الثانية البالغ مساحتها ١٦٨٢٠ متر٢ عن الفترة حتى ٢٠١٣/١٢/٣١ . علماً بأن الشركة قامت بسداد مبلغ ٤٢٧٤٤٣١ جنيه عن الفترة من ٢٠١٣/١٢/٣١ حتى ١٩٧٦/٣/٢٠</p>	<p>١ - ما زال النزاع القضائي قائماً بين الشركة ومحافظة الإسكندرية حيث تطالب المحافظة بمقابل حق الانفاع عن ثلاثة قطع أراضي مساحتها نحو ٤٣٠٥٨ م٢ بمصنع محرم بك ، وبلغت قيمة المطالبات عنها حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٤٠١٤٥٤ مليون جنيه، في حين تطالب الشركة بتملك كامل مساحة الأرض مستندة إلى البند رقم ١١ من عقود الاستئجار، كما تطالب بإبراء ذمتها من هذه المطالبات .</p> <p>وصدر حكم محكمة استئناف الإسكندرية بتاريخ ٢٠٢١/٢/١٥ والذي قضى بحق الشركة في تلك القطعتين الثانية والثالثة بمساحة قدرها نحو ٣٧ ألف م٢ ، ورفض إبراء ذمة الشركة من حق انفاع القطعة الثالثة بمساحة قدرها نحو ١٦ ألف م٢ عن الفترة من ١٩٧٦/٣/٢٠ حتى ٢٠١٣/١٢/٣١ والذي قدره الخبير في تقريره بنحو ٣٩,٦١٥ مليون جنيه لم تعرف الشركة في حساب الإيجارات المستحقة منه إلا نحو ٢٠,١٣٧ مليون فقط في ٢٠٢٤/٣/٣١ ، وقد طاعت الشركة بالنقض رقم ٦١٩٧ لسنة ٩١ ق ولم تحدد له جلسة .</p> <p>يعين إجراء التسويات اللازمة طبقاً لحكم الاستئناف المشار إليه، مع موافاتنا بما يتم حال هذا النزاع .</p>

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية

الرد على تقرير السادة مراقبى الحسابات - الجهاز المركزى للمحاسبات عن الفحص للحدود للفوائض المالية للشركة فى ٣١ مارس ٢٠٢٤ .

<p>هذا وقد ورد بتقرير لجنة الخبراء مقابل انتفاع عن كامل المساحة المتنازع عليها مع محافظة الإسكندرية حتى بنحو ٢٠٠٠/٢/١٤ ١٠٩٨٩٩٢ جنيه ولم يفصل بشكل جازم في تلك الاستحقاقات .</p> <p>تم تقديم طلب تسوية منازعات محافظة الإسكندرية . وجاري ايداع الطعن أمام اللجنة المشكلة برئاسة معالي/وزير العدل بشأن المطالبات المالية وعن ترجيح الفصل فيه لصالح الشركة (نسبة لن تقل عن ٥٥٪) حسبما ورد بصحيفة الطعن من أسباب ثالت من الحكم وذكر أن الطعن بالقضى وإن كان حقاً لشركتنا فقد قامت الدولة ممثلة في السيد/محافظ الإسكندرية بابداع طعا على هذا القضاء برقم ٩١ لسنة ١٩١٩</p> <p>ويشان تحديد المركز القانوني للشركة بشأن تنفيذ حكم محكمة استئناف الإسكندرية المشار إليه :</p> <p>تم الإعلان باصل الصورة الرسمية للحكم وتم مقابلة السيد مدير مكتب السيد المحافظ لتحديد موعد والأمر معروض على المستشار القانوني للمحافظة للرأى ولازال الملف معروض على المستشار القانوني للمحافظة ولم نفاد برأى أو تصرف حتى تاريخه .</p>	<p>٢ - وجود آلات ومعدات ضمن الأصول الثابتة متوقفة وغير مستغلة منذ سنوات قيمتها الدفترية في ٣١/٣/٢٠٢٤ نحو ٢٠٢٠/٦/١٥ ٢٠٢٦ مليون جنيه ، ولم يتم تحديد القيمة الاستيرادية لها منذ بالمخالفة للفقرة (٩) من معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) "اصمحلل قيمة الأصول".</p> <p>يتبع الالتزام بمعايير المحاسبة المصري المشار إليه .</p>
--	---

الرد على تقرير المسادة مراقبى الحسابات - الجهاز المركبى للمحاسبات عن الفحص المحدود لقوائم المالية للشركة فى ٣١ مارس ٢٠٢٤ .

٢- تضمن المخزون نحو ٩٠٩٢ مليون جنيه قيمة أصناف راكرة وبطينة الحركة وتالفة طبقاً لحصر الشركة في ٢٠٢٤/٣/٣١ ، وقدرت الشركة الانخفاض في قيمتها بنحو ٥٨١ مليون جنيه ، دون وجود دراسة للاستفادة منها سواء بالاستخدام أو البيع .
يتعين دراسة الانخفاض في القيمة وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ٢ "المخزون" وإجراء التسويات الازمة في ضوء ذلك مع العمل على الاستفادة من تلك الأصناف .

٣- تشكيل لجنة بالقرار رقم ٢١٩ بتاريخ ٢٠٢٠/٦/١٧ بناء على مذكرة مرفوعة للسيد / رئيس مجلس الإدارة في حينه وانتهت اللجنة بوضع تقريرها المؤرخ في ٢٠٢٠/٧/١٤ والذى انتهت فيه إلى الآتى:
أولاً : بالنسبة لاصناف الخامات الرئيسية والمساعدة منظفات وصابون بمصنع حرم بك تم بيع جزء منها خلال العام وجاري الاستفادة من بعضها بادخالها في صناعة المنظفات والكميات المتبقية جاري التصرف فيها بالبيع .
ثانياً : بالنسبة لاصناف الموجودة بمخازن التعبئة والتغليف بمصنع الشركة جاري دراسة اجراء بعض التعديلات على بعض تلك الاصناف لامكانية إعادة استخدامها مرة اخرى وجاري دراسة بيع المتبقى للاستفادة منها .

ثالثاً: خامات رئيسية بمصنع المستخلص عبارة عن كمية ٢٧ طن رمال جاري التصرف فيها بالبيع او التكهن .
رابعاً:- قطع الغيار:- نظر لكونها بحالة سلية وجيدة سيتم استخدامها مستقبلاً .

هذا وقد طلب مجلس الإدارة بجلسته رقم ٣٣ المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/٣/٣١ موافاته بدراسة متكاملة عن الرواكة (قيمتها - مدى صلاحيتها - أسباب شرائها . ومدى الحاجة إليها وقت شرائها وأسباب ركودها)

هذا وي بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٥ تم عرض تقرير اللجنة المشكلة بشأن دراسة مدى امكانية الاستفادة او التصرف في ارصدة الاصناف الراكرة بمخازن مصانع الشركة وعليه أصدر المجلس قراره رقم ٢٠٢٢/١٢/٣٠٠٨ والذي تضمن الآتى :-

أولاً : يتم عمل مذكرة بالاصناف التي يمكن استخدامها ويتم سحبها من الاصناف الراكرة وتتدخل للمخزن المستخدم للتشغيل بقيمتها الدفترية .
ثانياً : الاصناف التي لا جدوى من استخدامها يتم تلطيتها ويتم اتخاذ اجراءات بيعها بالمزاد بعد تقديرها من قبل أكثر من جهة خارجية يكون من بينها هيئة الخدمات الحكومية وتقديم التقييمات وتطرح في لجنة البيع .

حيث أن تلك المبالغ في معظمها أرصدة متوقفة منذ سنوات وقد استندت الشركة في معظمها الإجراءات القانونية .
لذا فقد تم عرض مذكرة في هذا الشأن على السيد / رئيس مجلس الادارة للعرض على المجلس و الذي أصدر القرار رقم ٢٠١٩/٩/١٨٢٣ .

بتکليف القطاع القانوني بدراسة مدینون العملاء المتوقفة منذ سنوات و التي تبلغ قيمتها ٥٩٢٢ مليون جنيه والمكون عنها مخصص بالكامل على مستوى كل عميل على حده و الإجراءات القانونية التي اتخذت منذ بداية الدين حتى تاريخه مع تقديم مذكرة تفصيلية للعرض على المجلس بجلسه القادمة ليتسنى للمجلس اتخاذ القرار المناسب باعدام تلك المليونيات من عدمه ، وعلى قطاع الشؤون القانونية اعداد المذكرة المطلوبة في هذا الشأن وبالجلسة رقم ٢٠١٩/٣٠٧ أصدر المجلس قراره رقم ٢٠١٩/١٠/١٨٣٧ .

بموافقة المجلس بأجماع الحاضرين على ارجاء اتخاذ القرار المناسب في موضوع اعدام مدینون العملاء المتوقفة منذ سنوات والتي تبلغ قيمتها ٥٩٢٢ مليون جنيه والمكون عنها مخصص بالكامل لحين قيام القطاع القانوني بالشركة بموافقة المجلس بمذكرة تفصيلية على مستوى كل عميل على حده لمزيد من الدراسة لموقف عميل ليتسنى اتخاذ القرار المناسب باعدام الدين من عدمه ولضمان صحة الاجراءات المتخذة .

٤- بلغ إجمالي أرصدة العملاء وأوراق القبض والمدينون (بخلاف الأطراف ذات العلاقة) نحو ٣٤٠٢٣٦ مليون جنيه منها أرصدة متوقفة منذ سنوات بلغ ما يمكن حصره منها نحو ١٦٠٦٧ مليون جنيه ، ومقام بشأن بعضها دعاوي قضائية ، وتقدرت الشركة الانخفاض في قيمتها بنحو ٧١٩ مليون جنيه .
يتعين اجراء المطابقة المشار إليها وإجراء التسويات الازمة في ضوء ذلك

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها

القطاع المالي

الرد على تقرير المسادة مراقبى الحسابات - الجهاز المركزى للمحاسبات عن الفحص المحدود للقواعد المالية للشركة فى ٣١ مارس ٢٠٢٤ .

<p>- جاري اتخاذ اللازم في هذا الشأن .</p> <p>٥ - بلغ رصيد المدين للشركة القابضة للصناعات الغذائية نحو ٤٣٤.٤٢٩ مليون جنيه ، والدائن نحو ٢٦٢٦.٥٤٦ مليون جنيه ، دون إجراء مطابقة على تلك الأرصدة في ٢٠٢٤/٣/٣١ ، كما يرتبط بالأمر عدم موافقتنا بمحاضر التسلیمات لشركات الجملة والمجمعات عن الفترة من ٢٠٢٤/٣/١٦ حتى ٢٠٢٤/٣/٣١ . يتعين إجراء المطابقة المشار إليها وإجراء التسویات الازمة في ضوء ذلك .</p>	<p>٦ - بلغ مخصص الضرائب نحو ٣.٤٠ مليون جنيه بعد تدعيمه خلال التسعة أشهر المنتهية في ٢٠٢٤/٣/٣١ بندو ١.٥٠ مليون جنيه ، ونرى عدم كفايته حيث أن الالتزامات المؤكدة قبل مصلحة الضرائب المصرية تبلغ نحو ٥ مليون جنيه . نوصي بدراسة المخصص في ضوء الالتزامات المؤكدة وإجراء التسویات الازمة .</p>
	<p>فقرة توجيه الانتباه :</p> <p>مع عدم اعتبار ذلك تحفظاً على القوام المالية نوجه الانتباه إلى :</p>
<p>- جاري اتخاذ اللازم في هذا الشأن .</p> <p>٧ - تضمن حساب التكوير الاستثماري نحو ١٣.٦٠٧ مليون جنيه تكلفة مشروعات غير مستقلة لعدم الانتهاء من تنفيذها ، منذ فترة طويلة تخص وحدة التكرير المستمر بمصنع دمنهور وشاشة قيزان ونظام POST Building لانتاج منظف منخفض الرغوة . يتعين الانتهاء من تنفيذ تلك المشروعات للاستفادة من الأموال المستثمرة في هذه الاستثمارات .</p>	<p>٨ - بلغت قيمة الزيت الخام الوارد من الشركة القابضة للصناعات الغذائية نحو ٢٦٣٩.٠١٩ مليون جنيه خلال الفترة من ٢٠٢٣/٧/١ حتى ٢٠٢٣/١٢/٣١ محسوب على أساس كتاب دوري بتاريخ ٢٠٢٤/٢/٥ ، وخلال الثلاثة أشهر التالية تم التقييم باسعار تقديرية كما أوضحته الشركة بالإيضاحات المتممة أرقام ٩/ب و ١٨ . يتعين الحصول على أساس أسعار توريد فعلية للزيوت الخام والمحاسبة على أساسها .</p>
<p>- فيما يخص مصنع محرم بك : فإن الشركة بصدد تنفيذ خطة طموحة لرفع الطاقة الانتاجية لقسم المنظفات البودر والمصبنة . وبالفعل فقد تضاعف انتاج هذين القسمين خلال شهر يونيو وأغسطس ٢٠٢٣ . - هذا ومما لا شك فيه فإن رفع الطاقات الانتاجية لتلك الأقسام سيستوّع جزء من الطاقة غير المستقلة بمصنع محرم بك وسيري أثر ذلك في المراكز المالية القادمة . اما فيما مصنع دمنهور ونظرًا لوضع المذيب وعدم توافر البذور الزيتية على مدار العام لتشغيل القسم نظرًا لعدم توافر السبولة . فجاري وضع الخطط الازمة نحو الأستفادة من الطاقات العاطلة .</p>	<p>٩ - بلغت تكاليف الطاقة غير المستقلة عن الفترة من ٢٠٢٣/٧/١ حتى ٢٠٢٤/٣/٣١ نحو ٣٣.٣١٤ مليون جنيه بمصنع محرم بك ، ودمنهور ، ويرتبط بالأمر وجود فروق بين قوائم التكاليف وميزان مراجعة الحسابات عن نفس الفترة بنحو ٤٠٦ ألف جنيه . يتعين وضع الخطط الازمة نحو الاستفادة من الطاقات العاطلة مع بحث أسباب الفروق وتسويتها .</p>

الكتاب العريض



شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها

القطاع المالي

رد على تقرير السادة مراقبى الحسابات - الجهاز المركب للمحاسبات عن الخص المحدود لقوائم المالية للشركة فى ٢١ مارس ٢٠٢٤ .

<p>- الانحرافات المذكورة عالياً تعود إلى مشاكل بالآلات والمعدات وستنتهي باتمام عمليات التأهيل بكل وحدة .</p> <p>وفيما يخص فقد غير الطبيعي (الانحرافات السالبة) في أى من الخامات الرئيسية والمساعدة وكذلك مواد التعبئة والتغليف يتم تخفيض تكلفة الإنتاج بها ويتم تحويلها على المصروفات الأدارية والعوممية في ٢٠٢٤/٦/٣٠ . بعد تحديدها بصفة نهائية نظراً لتغيرها من مركز مالى لأخر تطبيقاً لمعايير المحاسبة المصرية في هذا الشأن .</p>	<p>١٠ - وجود انحراف غير طبيعي بنحو ٣.٥٨٤ مليون جنيه في استخدام بعض الخامات الرئيسية والمساعدة والuboats منها نحو ٢.٦٥٩ مليون تخص مصنع المنظفات أدرجتها الشركة ضمن التكاليف الإدارية .</p> <p>يتعين تحديد أسباب الانحراف غير الطبيعي والعمل على تلافيها .</p>
<p> بتاريخ ٢٠١٩/٨/٦ تفضل السيد / وزير التموين بمخاطبة السيد / وزير المالية للنظر في تحديد قيمة المساهمة التكافلية على إيرادات الشركة القابضة والشركات التابعة لها بعد خصم ما يخص الشركات التابعة والشقيقة منها كمشتريات من الشركة القابضة للصناعات الغذائية والشركات التابعة لها وكذا المشتريات من الموردين المحليين ولهم بطاقة ضريبية منع الازدواج الاقتصادي والضربي للخضوع لهذا العبء أكثر من مرة وذلك لحين موافقة مجلس التواب على تعديل القانون فيما يخص أسس احتساب المساهمة التكافلية واعتبارها من التكاليف والمصروفات واجبة الخصم .</p> <p>وذلك في ضوء ما أحدثه الكتاب الدوري رقم (٤) لسنة ٢٠١٩ بشأن ضوابط تطبيق حكم البند تاسعاً من المادة ٤٠ من القانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٨ من تغيير في طريقة حساب الإيرادات الخاضعة للمساهمة التكافلية لبعض الجهات كشركات التأمين والفنادق .</p> <p>وفي ضوء ما سيسفر عنه رد وزارة المالية على كتاب معلى وزير التموين في هذا الشأن سيتم الالتزام به وإجراء التصويب اللازم .</p>	<p>١١ - قامت الشركة بتعليق نحو ٤٠٤٨ مليون جنيه لحساب الأرصدة الدائنة تمثل قيمة المساهمة التكافلية المستحقة عن العام المالى الحالى وفقاً لأحكام القانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ ليصبح رصيده نحو ٣٠٦٤١ مليون جنيه في ٢٠٢٤/٣/٣١ .</p> <p>يتعين سداد الدائنة لهيئة التأمين الصحي وفقاً للقانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ .</p>

العضو المنتدب (الرئيس التنفيذي)

كيميائي / محمد رفعت حجاب

رئيس قطاع الشؤون المالية

محاسب / مصطفى عبد العزيز محمد

